

رضوان عقيل

رفعت "صفقة القرن" التي وضعتها الإدارة الأميركية من حجم الضغوط على لبنان وزادت من منسوب الأزمات التي يعيشها جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية والمعيشية. ولذلك، ستكون أمام حكومة الرئيس حسان دياب رحلة شاقة وطويلة من الصعوبات والمشكلات التي تعترضها في أكثر من ملف في زحمة انتظار المساعدات المالية من البلدان الغربية والعربية وفي مقدمها أميركا إذا التفتت إلى إنقاذ لبنان من أزمته المالية وسط تخوف حقيقي من ربط هذه المساعدات بتقديم الحكومة لتنازلات ليس من خلال القبول بتلك الصفقة بل من باب التسليم بنهاية الوجود الفلسطيني على أرض لبنان ولو استمر في الإعلان عن رفض التوطين.

وقبل نيل الحكومة الثقة انخرطت على الفور في ورشة اقتصادية مالية كان لا بد منها بغية وضع نقاط خطة إنقاذية يمكن السير عليها منعاً من السقوط أكثر في مستقع الانهيارات المتتالية، ولا سيما أن صورة لبنان وسمعته لدى الوكالات المالية والصناديق الدولية لم تعودا على صديقيتها كما كانتا في السابق. وقيل الوصول إلى اتخاذ "إجراءات قاسية" يعرف المعنيون بحماية الحكومة من رئيسها إلى الرئيسين ميشال عون ونبية بري إضافة إلى المسؤولين عن رسم السياسات المالية وعلى رأسهم وزير المال غازي وزني أن لا مفر في نهاية المطاف من اتخاذ رزمة من هذه الإجراءات التي ستستهدف الشريحة الكبرى من المواطنين. ومن أولى التحديات المالية التي ستواجه الحكومة دفع المستحقات المالية على لبنان، وموعدها في آذار ونيسان المقبلين. وثمة رأيان يتم تداولهما هنا: الأول يقول بالعمل على تسديدها في التوقيت المحدد لها مع الإشارة إلى انعكاس هذا الأمر على مصرف لبنان في حال تنفيذ هذه المهمة. فيما الرأي الثاني يدعو إلى اعتذار لبنان عن تأمين الأرقام المتوجبة على الدولة وترحيلها إلى خمس سنوات خشية دفعها اليوم وتأثيرها على المصارف وأموال المودعين. ومن العلاجات الموجهة التي تنتظر اللبنانيين والتي يناقشها المسؤولون ومن دون الكشف عن تفاصيلها، هو رفع سعر البنزين إضافة إلى جملة من المسائل الأخرى التي لن يقبلها الشارع بسهولة سواء كان من المؤيدين للحكومة أو من المعارضين لها.

وفي غضون ذلك تتابع الوكالات المالية الدولية حال الأوضاع في لبنان ومعاينة كل الوزارات والإدارات. وتفيد معلومات هنا أن البنك الدولي أعلن عن استعداده لتقديم ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون دولار أميركي ومن دون وضع أي شروط سوى العمل على إنفاقها في مشاريع لمكافحة الفقر، في ظلّ استغناء القطاع الخاص عن ١٠٠ ألف شخص وقبول بعضهم بالحصول على نصف راتب ليستمروا في وظائفهم. وثمة تحذير هنا مفاده أن لا تذهب هذه الأرقام المالية إلى حسابات مقاولين معروفين كانوا على مدار السنوات الأخيرة هم من يتولون كل المشاريع والصفقات في البلد.

وفي موازاة ذلك، أصبحت الجهات الدولية التي خبرت واقع الاقتصاد والتحصيّل المالي للدولة وإيراداتها أنها باتت تدخل بحسب متابعين في تفاصيل صغيرة لدرجة أن مسؤولاً دولياً سأل عن كيفية اقدم شخص على شراء عقار بقيمة مليون دولار ويتهرب من دفع الرسوم الضريبية المطلوبة منه أمام الدوائر العقارية حيث يشترك هنا الشاري والبائع وكاتب العدل والمحامي في لعبة تهرب ضريبي مكشوفة من دون أي حسيب أو رقيب. ومن المفارقات أن مسؤولاً دولياً كبيراً يتابع حال المؤسسات الرسمية اللبنانية، كان قد حذر في مجالسه من سوء انتاجيتها وغرق المشرفين عليها في أعمال السرقة والسمرات المالية. ويدعو هنا إلى تطوير دور إدارة المناقصات - حياً بالاسم جان العلية المشرف عليها - وتوسيع صلاحياته لتشرف على شراء قلم الرصاص وصولاً إلى بناء معمل كهرباء. ولم ينته البرلمان بعد من انجاز قانون "الصفقات العمومية" الذي يعزز من دور إدارة المناقصات وتوسيع كادرها البشري وشعاع مهماتها.

وتبقى أولى معضلات الاقتصاد اللبناني هي التهرب الجمركي الحاصل على الحدود وفي المرافئ، لدرجة أن المسؤول الدولي عينه يطالب المعنيين اللبنانيين بضرورة ضبط الحدود مع سوريا "من أجل ان لا تبقى فلتانة". ولم يتوان عن القول إنه إذا تم التغاضي عن دخول الاسلحة إلى لبنان فمن غير المنطق أن يتم تهريب المنتجات الزراعية "إلى بلدكم". وثمة مسألة لا يتطرق إليها بإسهاب في هذا التوقيت الصعب وهي "قنبلة النقاد" التي لا تقدر الحكومة على بحثها اليوم جراء خشية حدوث المزيد من الاضطرابات في الشارع وحركة التظاهر إضافة إلى طرحها الذي سيؤثر سلباً على المتقاعدين، فضلاً عن الذين ما زالوا في الخدمة، ولا سيما في صفوف العسكريين، منعاً من إثباط عزيمتهم والمهمات اليومية التي يقيمون بها. هذه العيّنات من المخالفات في الإدارات ومن دون تعميم تستدعي من الحكومة وضع الرؤيا المناسبة لمعالجتها قبل انهيار ما تبقى من دور لهذه الإدارات. ويعرف الرئيس دياب حقيقة هذه الامراض، الأمر الذي يدفعه في الاجتماعات التي يعقدها بأن يكون المسهل والداعم لأي مشروع اصلاحي ويوفر على مالية الدولة الخسائر التي تقع فيها. ولا يحسد دياب على الموقع الذي هو فيه، إذ أصبح الوارث الأول لكل أخطاء الحكومات السابقة وخطاياها في أكثر من حقل مالي واقتصادي وإداري.